

Distr.: General
22 December 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

أولا - مقدمة

١ - في رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/2013/759)، أبلغني رئيس مجلس الأمن بموافقة المجلس على توصيتي بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وطلب أن أقدم إلى المجلس تقريرا كل ستة أشهر عن تنفيذ الولاية.

٢ - ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وهو يعطي لمحة عامة عن التطورات والاتجاهات في منطقة غرب أفريقيا، ويعرض الأنشطة التي قام بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في مجالات المساعي الحميدة، وتعزيز القدرات على الصعيد دون الإقليمي تصديا للأخطار العابرة للحدود والمتعددة الأوجه التي تحدق بالسلام والأمن، وتشجيع الحكم الرشيد، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويعرض التقرير أيضا ما يقوم به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد واتحاد نهر مانو، من أجل إشاعة السلام والاستقرار في غرب أفريقيا.

ثانيا - التطورات والاتجاهات في منطقة غرب أفريقيا

٣ - منذ صدور تقريري السابق (S/2015/472)، حدث عدد من التطورات السياسية والأمنية الرئيسية في غرب أفريقيا، خصوصاً في البلدان التي أجريت فيها انتخابات عامة أو التي يعتزم أن تجرى فيها هذه الانتخابات في عام ٢٠١٦. ففي بوركينا فاسو، اضطرب سير العملية الانتقالية بسبب انقلاب قادته، في ١٦ أيلول/سبتمبر، كتيبة الأمن الرئاسي، التي







تشكل قوة نخبة عسكرية. غير أن قادة الانقلاب أُجبروا على التخلي عن السلطة في أعقاب تعبئة شعبية عمت كل أنحاء البلد، مدعومة من القوات المسلحة النظامية، ومقترنة بضغط مكثف من المجتمع الدولي. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أعيد تنصيب المؤسسات الانتقالية، مما سمح باستئناف الأنشطة الرامية إلى إجراء الانتخابات. وفي غينيا، أجريت الانتخابات الرئاسية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر في جو سلمي، وأسفرت عن إعادة انتخاب الرئيس المنتهية ولايته، ألفا كونديه. وفي كوت ديفوار، أجريت الانتخابات الرئاسية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر وأسفرت عن إعادة انتخاب الرئيس المنتهية ولايته آلاسان أواتارا. وفي النيجر، استمر تصاعد التوترات بين الأطراف السياسية في الفترة السابقة على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي يزمع إجراؤها في شباط/فبراير ٢٠١٦. وشهدت غينيا - بيساو هي الأخرى توترات سياسية هددت بتقويض التقدم المحرز منذ عودة البلد إلى النظام الدستوري في عام ٢٠١٤.

٤ - وظلت عدة تحديات، تتصل بالاتجار بالمخدرات وبالتهديدات الأمنية عبر الحدود، تُمارِس تأثيرا سلبيا على المنطقة دون الإقليمية. وترتبط تحديات خطيرة أخرى بانتشار التطرف والإرهاب المصحوبين بالعنف في حوض بحيرة تشاد. وفي هذا الصدد، كان بدء العمليات العسكرية المشتركة بين القوات العسكرية للكاميرون والنيجر ونيجيريا، في إطار القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي أنشئت لمكافحة بوكو حرام، تطورا محمودا.

٥ - وأعلن في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر أن سيراليون، وهي من بين البلدان الثلاثة الأشد تضررا بتفشي فيروس إيبولا، قد أصبحت خالية من عدوى الإيبولا. غير أن غينيا قد سجلت فيها بضع حالات نشطة، في حين أن ليبريا قد سجلت فيها حالات جديدة في تشرين الثاني/نوفمبر.

ألف - التطورات السياسية

٦ - في بوركينا فاسو، أجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية سلمية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، فشكلت بذلك خاتمة المرحلة الانتقالية. وقد روقبت هذه الانتخابات من جانب نحو ٢٠٠ ١٦ مراقب محلي و ٨٧٦ مراقبا دوليا من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. ووفقا للنتائج النهائية للانتخابات الرئاسية التي أعلنتها لجنة المجلس الدستوري في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، فاز روش مارك كريستيان كابوريه، من حركة الشعب من أجل التقدم، بنسبة ٥٣,٤٦ في المائة من الأصوات. وتلاه في الترتيب زيفيرين ديابريه، من الاتحاد من أجل التقدم والتغيير، بنسبة ٢٩,٦٢ في المائة.

وتشير النتائج الأولية للانتخابات التشريعية، التي أعلنتها لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة في ٢ كانون الأول/ديسمبر، إلى عدم تحقيق أي حزب لأغلبية مطلقة، حيث حصلت حركة الشعب من أجل التقدم على ٥٥ من ١٢٧ مقعدا، يليها الاتحاد من أجل التقدم والتغيير الذي حصل على ٣٣ مقعدا. و لم يعلن المجلس الدستوري بعد عن النتائج النهائية.

٧ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، تشاركت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في رئاسة الاجتماع الرابع للفريق الدولي لمتابعة ودعم العملية الانتقالية في بوركينا فاسو، الذي عقد في واغادوغو. وساد الاجتماع تفاؤل عام بشأن إتمام العملية الانتقالية. ولكن في ١٦ أيلول/سبتمبر، اقتحم أفراد من كتيبة الأمن الرئاسي اجتماعا لمجلس الوزراء، واعتقلوا الرئيس ميشيل كافاندو، ورئيس الوزراء إسحق زيدا، وعدة مسؤولين آخرين. وقاموا بحل المؤسسات الانتقالية وبإنشاء المجلس الوطني للديمقراطية بقيادة الجنرال غيلبير ديانديريه، الذي كان لفترة طويلة مساعدا للرئيس السابق بليز كامبوريه. وبادر المجتمع الدولي على وجه السرعة إلى إدانة الانقلاب بالإجماع. واستجابة لذلك التطور قام الرئيس ماكي سال رئيس السنغال، بصفته رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والرئيس بوني يايي رئيس بنن بصفته الوسيط الإقليمي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، باستهلال جهود دبلوماسية لحل الأزمة. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، تدخلت القوات المسلحة لبوركينا فاسو لتغير ميزان القوة وتساعد على إرساء الأساس لتوقيع اتفاق أفضى إلى تجميع كتيبة الأمن الرئاسي داخل ثكناتها وتجريدها من أسلحتها الثقيلة.

٨ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أعيد تنصيب الرئيس الانتقالي كافاندو والمؤسسات الانتقالية. وفي اليوم التالي، أعلنت السلطات حل كتيبة الأمن الرئاسي. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، شنت القوات المسلحة الوطنية هجوما على ثكنات كتيبة الأمن الرئاسي في واغادوغو، أسفر عن استسلام العناصر المتبقية من الكتيبة دون وقوع خسائر في الأرواح. وأفادت الحكومة الانتقالية بأن الانقلاب قد أسفر عن وفاة ١٥ شخصا وإصابة ٢٥١ شخصا. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق المجلس الانتقالي الوطني على تعديل دستوري يَمنع محاولات إعادة النظر في مدة الولاية الرئاسية مستقبلا.

٩ - وفي أعقاب إطلاق عملية الحوار الغيني بين الحكومة والمعارضة في ٢٠ آب/أغسطس، وقعت الأطراف اتفاقا سياسيا لتنقيح سجل الناخبين، ولاستبدال بعض أعضاء لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة. وتضمن الاتفاق أيضا أحكاما تقضي بإحلال ممثلين عن المعارضة محل معينين من قبل الحكومة في ١٢٨ مجلسا محليا، تماشيا مع نتائج الانتخابات

التشريعية لعام ٢٠١٣. كما أُتفق على أن تُجرى الانتخابات المحلية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من أن الاتفاق كان يستهدف تهيئة ظروف مواتية لتنظيم الانتخابات، فقد ظلت التوترات بين الحكومة والمعارضة مستمرة. وشابت فترة الحملة الانتخابية التي أعقبت ذلك حوادث عنف أفضت، وفقا لما أفادت به التقارير، إلى وفاة ثلاثة أشخاص وإصابة نحو ١٠٠ شخص.

١٠ - وأُجريت الانتخابات الرئاسية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وأُعلن فيها فوز الرئيس كونديه المنتهية ولايته بنسبة ٥٧,٨ في المائة من الأصوات، في حين حصل زعيم المعارضة الرئيسي سيللو داليان دياللو، من اتحاد القوى الديمقراطية الغينية، على ٣١,٤ في المائة. وقد روقبت الانتخابات من جانب ٥٠٠ مراقب دولي و ٠٠٠ ١٣ مراقب وطني، من بينهم ٠٠٠ ٢ امرأة. وأشادت بعثات المراقبة، التي ضمت الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، بارتفاع نسبة المشاركة وبالسير السلمي للانتخابات، وإن كانت قد لاحظت وجود تحديات لوجستية وتقنية كبيرة. ونطد معظم المرشحين الرئاسيين المنافسين للرئيس كونديه بالتحديات اللوجستية والتشغيلية التي لوحظت أثناء عمليات الاقتراع. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن سيللو دياللو انسحابه من السباق الرئاسي. وعلاوة على ذلك، قدم ثلاثة من مرشحي المعارضة، إثر إعلان لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة للنتائج المؤقتة للانتخابات، شكاوى إلى المحكمة الدستورية. ولم يكن من بين هؤلاء حزب اتحاد القوى الديمقراطية الغينية الذي ينتمي إليه السيد دياللو. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، رفضت المحكمة الدستورية جميع الشكاوى، وأقرت إعادة انتخاب الرئيس كونديه.

١١ - وفي النيجر، هيمنت الاستعدادات للانتخابات الرئاسية والتشريعية، المزمع إجراؤها في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٦، على المشهد السياسي. وأعربت الأحزاب السياسية عن شواغلها إزاء حياد الهيئات المعنية بالإشراف على الانتخابات، وطالبت بتنقيح سجل الناخبين والجدول الزمني للانتخابات. وعلى الرغم من أن الحكومة قد أعلنت استعدادها لمناقشة هذه القضايا مع المعارضة في إطار المجلس الوطني للحوار السياسي، فلم يحرز تقدم يذكر حتى الآن. وفي الوقت نفسه، احتدمت التوترات بعد إلقاء القبض على هما أمادو، زعيم الحركة الديمقراطية النيجرية من أجل اتحاد أفريقي المعارضة والرئيس السابق للجمعية الوطنية، بعد عودته إلى البلد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ من منفاه الاختياري في فرنسا.

١٢ - وفي بنن، يستعد البلد الآن، بعد الانتخابات التشريعية والمحلية الناجحة التي جرت في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٥، لعقد الانتخابات الرئاسية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٦. وبناء على طلب الرئيس بوني يايي، أَوفدتُ إلى البلد في أيلول/سبتمبر بعثة للأمم المتحدة معنية بتقييم الاحتياجات الانتخابية من أجل تقييم استعدادات البلد للانتخابات. وأوصت البعثة بإنشاء أطر لعقد مشاورات منتظمة بين أصحاب المصلحة لمعالجة القضايا المعلقة، وأحاطت علما بالجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة المتعددون لمعالجة الشواغل المتصلة بنوعية بطاقات الاقتراع. وأوصت أيضا بأن تقدم منظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون دعما سياسيا وتقنيا لتنظيم الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٦.

١٣ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وافق مجلس الشيوخ في نيجيريا على المرشحين الوزاريين الستة والثلاثين الذين سماهم الرئيس محمدو بوهاري. وواصلت إدارة الرئيس بوهاري، وفقا لاستراتيجيته المعلنة، السير في الإجراءات المتعلقة بالتحقيق مع مسؤولين في الحكومة السابقة يشتبه في ضلوعهم في فساد مالي وبتقديمهم إلى محاكمة جنائية، بينما زعم بعض أعضاء حزب الشعب الديمقراطي، الحزب الحاكم السابق، بأن هذه الإجراءات تحدوها دوافع سياسية.

١٤ - وفي غانا، قدم الحزب الوطني الجديد طلبا إلى لجنة الانتخابات يدعو إلى تنقيح قائمة الناخبين، مدعيا أن السجل يتضمن عددا كبيرا من مواطني دول أجنبية. واستجابة لذلك الشاغل، نظمت اللجنة منتدى عُقد يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر قَدمت خلاله الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني أوراق موقف متنوعة بشأن القضية. وتولى إدارة النقاش في المنتدى لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء ستُرشِد توصياتها اللجنة في قرارها النهائي بشأن السجل.

١٥ - وفي سيراليون، أصدرت المحكمة العليا، إثر قيام الرئيس إرنست باي كوروما بعزل النائب السابق لرئيس الجمهورية صمويل سام سومانا في وقت سابق من عام ٢٠١٥، حكما في ٩ أيلول/سبتمبر أقرت فيه دستورية هذا العزل. وفي الوقت نفسه، أَسهم اقتراح لجنة الانتخابات الوطنية الداعي إلى تأجيل الانتخابات المحلية المرتقب إجراؤها في عام ٢٠١٦، بسبب التأخيرات في إجراء تعداد وطني، في إطلاق تكهنات بشأن ما إذا كانت محاولات ستبذل لإرجاء الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في موعد لا يتجاوز أوائل عام ٢٠١٨ . وأعربت الأحزاب السياسية أيضا عن مخاوفها من تمديد حالة الطوارئ التي أعلنها البرلمان في ٢٧ آب/أغسطس بسبب فيروس إيبولا، والتي قد تستخدم، وفقا لما تدعيه هذه الأحزاب، كذريعة لتأجيل الانتخابات.

١٦ - وفي غامبيا، اعتمدت الجمعية الوطنية في ٧ تموز/يوليه تعديلا لقانون الانتخابات رفع بدرجة كبيرة رسوم تسجيل الأحزاب السياسية وودائع الترشيح التي يتعين أن يدفعها المرشحون الذين يخوضون منافسة انتخابية. ووصف الحزب الديمقراطي المتحد، هو أحد أحزاب المعارضة الرئيسية، هذا التعديل بأنه محاولة متعمدة لتعويق العملية الديمقراطية في البلد. وأعلنت عدة أحزاب معارضة، من بينها الحزب الديمقراطي المتحد، اعتزامها الطعن في قانون الانتخابات المعدل.

١٧ - وفي موريتانيا، أدت الانقسامات الداخلية في الحزب السياسي الحاكم، الاتحاد من أجل الجمهورية، إلى إجراء ثلاثة تعديلات وزارية في أقل من عام. وفي الوقت نفسه، بدأت في ٧ أيلول/سبتمبر مشاورات تستهدف إجراء حوار سياسي وطني شامل للجميع، إثر تأجيل انتخابات مجلس الشيوخ إلى أجل غير مسمى، وهي انتخابات كان يزمع إجراؤها أصلا في آذار/مارس. وخلافا للمحاولات السابقة، فإن مبادرة الحوار الحالية تشمل النقابات وممثلين للمجتمع المدني. غير أن المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة، وهو أبرز ائتلاف لأحزاب المعارضة، رفض المشاركة، وسط مزاعم بأن الغرض من الحوار هو تمهيد الطريق أمام تعديل دستوري يجيز للرئيس الحالي التقدم لولاية ثالثة.

١٨ - وانخفض بدرجة كبيرة تفشي فيروس إيبولا في المنطقة دون الإقليمية في الفترة المشمولة بالتقرير. ففي غينيا، التي كانت حالات العدوى تنحصر فيها ضمن مناطق واضحة الحدود، خرج آخر مريض من المستشفى في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ليبدأ بذلك العد التنازلي لإعلان البلد خاليا من العدوى بفيروس إيبولا. وظهرت في ليبريا، بعد أن كان قد أُعلن خلوها من العدوى بفيروس إيبولا في ٣ أيلول/سبتمبر للمرة الثانية، ثلاث حالات جديدة في تشرين الثاني/نوفمبر تم احتواؤها على وجه السرعة. ومنذ إغلاق بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا في ٣١ تموز/يوليه، تولت هيئة التعاون في مكافحة فيروس إيبولا المشتركة بين الوكالات تنسيق استجابة الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية. وفي تلك الأثناء، بدأت اختبارات التطعيم في غينيا وسيراليون. وفي أعقاب المؤتمر الدولي بشأن التعافي من إيبولا، الذي استضفتُه بنيويورك في تموز/يوليه، استضاف الاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو أيضا مؤتمرين إقليميين معنيين بالتعافي من فيروس إيبولا، وذلك في ٢٢ تموز/يوليه ثم في يومي ١٢ و ١٣ آب/أغسطس، على التوالي. وبالإضافة إلى البرنامج دون الإقليمي الذي اقترحه اتحاد نهر مانو، وضعت حكومات البلدان المتضررة برامج وطنية خاصة بها بشأن التعافي من الفيروس.

باء - الاتجاهات الأمنية

١٩ - تظل الحالة الأمنية العامة في غرب أفريقيا هشة وتميزها أساسا الهجمات الإرهابية التي تُشن في منطقة حوض بحيرة تشاد. إذ استمرت هجمات جماعة بوكو حرام الإرهابية في نيجيريا، على الرغم من تزايد العمليات العسكرية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت جماعة بوكو حرام ٤٩ هجوما، أسفرت عن وفاة ١ ٢٠٠ شخص. وشملت أبرز الهجمات الأخرى تفجيرات متعددة حدثت في ثلاثة مواقع في أبوجا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وأسفرت عن وقوع ١٨ قتيلا و ٤١ جريحا. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ٤٥ مصليا في هجومين انتحاريين على مسجدين في مايدوغوري بولاية بورنو، وفي يولا بولاية أداماوا. وإلى جانب الشمال الشرقي، شهدت أجزاء أخرى من نيجيريا أعمال عنف طائفي كانت تتعلق في أحيان كثيرة بتراعات بين الرعاة والمزارعين.

٢٠ - وفي منطقة ديفا بالجزء الجنوبي الشرقي من النيجر، شنت جماعة بوكو حرام أثناء الفترة المشمولة بالتقرير أربع هجمات، قُتل فيها ٣٦ شخصا وأصيب ٢٠ شخصا. واستجابة لهذه الهجمات، مددت حكومة النيجر، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، حالة الطوارئ المفروضة في ديفا لفترة إضافية قدرها ثلاثة أشهر. وأفضت تلك التدابير الأمنية إلى تقييد التجارة بين المقيمين والمجتمعات الخارجية وإلى ارتفاع أسعار الأغذية. كما أسفرت عن تقليص الخدمات الصحية لأن بعض موظفي الخدمة المدنية قاموا إما بهجر وظائفهم وإما بطلب نقلهم إلى مناطق أخرى بسبب انعدام الأمن.

٢١ - وتزايد تفاقم الحالة في ديفا من جراء وجود أكثر من ٢١٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا واللاجئين/العائدين من نيجيريا، مما فرض ضغوطا على الخدمات الأساسية. وتشير التقديرات إلى أن أعمال العنف التي ترتكبها جماعة بوكو حرام قد أدت إلى تشريد ٢,١ مليون شخص في شمال نيجيريا، من بينهم ١,٢ مليون طفل. وتعرض للتشريد أيضا ٢٦٥ ٠٠٠ طفل آخر في تشاد والكاميرون والنيجر.

٢٢ - وعملا على توفير قوة دفع لمكافحة جماعة بوكو حرام، عَين الرئيس بوهاري مستشارا جديدا للأمن القومي ورئيسا للقوات المسلحة في ١٣ تموز/يوليه. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، قام الجيش النيجيري بتأمين مدينة غامبورو - نغالا الحدودية بعد عمليات برية وجوية استغرقت عدة أيام. وأسفرت عمليات أخرى قادها الجيش في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر عن تدمير عدة معسكرات للإرهابيين، وأسر أو استسلام أكثر من ٣٢٠ مقاتلا، وإنقاذ نحو ٣٣٨ شخصا، من بينهم ما لا يقل عن ١٣٨ امرأة و ١٩٢ طفلا. وبعد أن اجتمع الرئيس بوهاري مع الرئيس بول بيا في الكاميرون في ٢٩ تموز/يوليه، اتفق

الزعيمان على تحسين التعاون الأمني وتبادل المعلومات الاستخباراتية. كما تنشر الكاميرون قوات إضافية قوامها ٢ ٠٠٠ فرد في منطقة الشمال الأقصى لتدعيم الأمن في المنطقة.

٢٣ - وفيما يتعلق بتشغيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، بدأت قوات مسلحة من الكاميرون والنيجر ونيجيريا تنفيذ عمليات مشتركة. وما زالت بنن وتشاد تعكفان على نشر قواتهما. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أعلنت فرنسا دعمها لنيجيريا ضمن إطار القوة المشتركة. وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار تعهدها بدعم بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد، طائرتي استطلاع ومعدات عسكرية أخرى إلى النيجر، وشرعت منذ ذلك الحين في تدريب وحدات من جيش النيجر. ومن الجدير بالذكر أن إدارة الولايات المتحدة قد أعلنت في تشرين الأول/أكتوبر أنها تنظر في رفع القيود التي فرضتها على بيع الأسلحة إلى نيجيريا، وهي قيود سارية المفعول منذ عام ٢٠١٤.

٢٤ - وظلت التهديدات تحدق بعملية السلام في مالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من اتفاق السلام الموقع في ٢٠ حزيران/يونيه بين الحكومة وائتلاف الحركات المسلحة في شمال مالي، فقد حدثت عدة انتهاكات للاتفاق. وعلاوة على ذلك، تعرض فندق راديسون بلو في باماكو، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، لهجوم جماعة من المسلحين أسفر عن وفاة ٢٠ شخصا وإصابة عدة أشخاص. وقد أعلنت جماعة المرابطون الإسلامية المتشددة وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليتهما عن الهجوم. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أدى هجوم مسلح على معسكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في كيدال، إلى وفاة اثنين من حفظة السلام وكذلك مقاول مدني، وإلى إصابة ٢٠ من حفظة السلام وموظفين مدنيين. كما كان لعدم الاستقرار في مالي انعكاسات مباشرة على المنطقة دون الإقليمية. ففي بوركينا فاسو، تعرضت نقطة شرطة لهجوم في أورسي بالقرب من الحدود المالية النيجرية في ٢٣ آب/أغسطس. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وقع هجوم آخر على لواء الدرك في ساموروغوان، على بعد نحو ٣٠ كيلومترا من أراضي مالي، فأسفر عن قتل خمسة أشخاص وإصابة اثنين.

٢٥ - ويظل الاتجار بالمخدرات والمواد غير المشروعة الأخرى شاغلا خطيرا في المنطقة دون الإقليمية. وقد صادرت سلطات مطارات المنطقة، في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر، ما يزيد على ١٠٠ كيلوغرام من الكوكايين، و ٤٤ كيلوغراما من الهروين، وأكثر من ١٢٠ كيلوغراما من الميتامفيتامين، وكان معظم هذه المواد متجها إلى مقاصد أوروبية وآسيوية. وتم القبض في مطار لاغوس في ٢ تشرين الأول/أكتوبر على حامل رسائل لدى سفره ومعه ٩١ كيلوغراما من الميتامفيتامين. كما صودرت بمطار داكار في

حزيران/يونيه شحنتان من القات، وهو مادة لم يكن يُتاجر بها في المنطقة من قبل. ولوحظ، بالإضافة إلى ذلك، تزايد الاتجار بالأحياء البرية. إذ أفادت غينيا بإلقاء القبض عن اثنين من مهربي القردة العليا وأنواع أخرى من الأحياء البرية في عملية مشتركة نفذتها الشرطة الوطنية بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في آب/أغسطس. وفي تطور إيجابي، لم يسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير سوى حادثين من حوادث القرصنة البحرية في خليج غينيا.

جيم - الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية

٢٦ - تنبأ صندوق النقد الدولي، في توقعات حديثة أعلنها في تشرين الأول/أكتوبر، بحدوث نمو عام في المنطقة دون الإقليمية نسبته ٣,٧٥ في المائة في عام ٢٠١٥، ونسبته ٤,٢٥ في المائة في عام ٢٠١٦، بالقياس إلى ٥ في المائة في عام ٢٠١٤. وفيما يخص بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ككل، يُقدر معدل النمو بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠١٥، وبنسبة ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٦، بالقياس إلى ٦ في المائة في عام ٢٠١٤. ويعزى التباطؤ أساسا إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية، وتزايد صعوبة الظروف المالية العالمية. كما أدت أعمال العنف التي تقوم بها جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات، وخاصة في مالي والنيجر ونيجيريا، إلى تعويق النشاط الاقتصادي، مما قوض المالية العامة وقلل من إمكانية توافر إيرادات إضافية من الاستثمار المباشر الأجنبي. وفي حال ظلت أعمال العنف مستمرة دون توقف، فإن النمو الاقتصادي سيتأثر تأثرا سلبيا.

٢٧ - وينتظر، مع بدء انحسار آثار تفشي فيروس إيبولا، أن يَستأنف النمو الاقتصادي مسيرته خلال السنوات القليلة المقبلة في سيراليون وغينيا وليبريا. ولكن من المتوقع أن ينكمش اقتصاد سيراليون في عام ٢٠١٥ بأكثر من ٢٠ في المائة بسبب إغلاق شركتي حديد رئيسيتين. وفي نيجيريا، أدى انخفاض أسعار النفط العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي المرتبط بالتساؤلات عما سيحدث في الفترة التالية للانتخابات إلى دفع الحكومة لاتخاذ تدابير لوقف انخفاض قيمة النيرة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت نيجيريا، في إطار جهودها الجارية لتدعيم ميزانيتها الوطنية، وقف مساهماتها في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى أن تمتثل البلدان الأخرى لالتزاماتها المالية. وفي كوت ديفوار، يُنتظر أن يصل معدل النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٥ إلى ٧ في المائة، نتيجة تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر، والتوسع في البنية التحتية، وانتعاش القطاع الزراعي.

دال - الاتجاهات في المجال الإنساني

٢٨ - لا تزال الحالة الإنسانية في غرب أفريقيا تثير قلقا بالغا. ففي منطقة الساحل، لا يزال ما يربو على ٢٠ مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويضم هؤلاء ٥,٨ ملايين طفل معرضين لسوء تغذية حاد. وحتى اليوم، لم تمول إلا ٤٠ في المائة من خطة الاستجابة الإنسانية لمنطقة الساحل التي تبلغ قيمتها ١,٩٥ بليون دولار، مما أسفر عن تقليص أنشطة الإغاثة. غير أن آلية منع الأزمات الغذائية وإدارتها التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد أعلنت أن توقعات الإنتاج الزراعي تعد مشجعة. وفي شمال شرق النيجر، ما زالت عشرات الآلاف من الأسر معرضة لسوء التغذية بسبب انعدام الأمن الذي تشيعه جماعة بوكو حرام والذي أدى إلى اضطراب أنشطة الزراعة وصيد الأسماك والتجارة وغيرها من الأنشطة المدرة للدخل.

٢٩ - ويَفرض تشرد السكان بأعداد ضخمة في بلدان حوض بحيرة تشاد مزيدا من الإجهاد على مجتمعات محلية هشة بالفعل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتفع عدد الأشخاص المشردين داخليا إلى ٢,٥ مليون نسمة، بالإضافة إلى نحو ١٨٠ ٠٠٠ لاجئ في تشاد والكاميرون والنيجر. ويلحق الضرر بالأطفال والنساء على وجه الخصوص، إذ تشير التقديرات إلى أن عدد الأطفال الذين اُقتلعوا من ديارهم يصل إلى ١,٤ مليون طفل. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، استضافت حكومة نيجيريا مؤتمرا مدته يومان في مايدوغوري بشمال شرق نيجيريا لتنسيق جهود المساعدة الإنسانية وإعادة التأهيل في الشمال الشرقي.

٣٠ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تدفقا مستمرا للاجئين من غرب أفريقيا متجهين صوب أوروبا أساسا. وفي هذا الصدد، طلب مؤتمر قمة استثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عُقد في داكار في ١٢ أيلول/سبتمبر، إلى مفوضية الجماعة أن تسهم في صياغة موقف مشترك للاتحاد الأفريقي بشأن الهجرة في إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالهجرة الذي دعا الاتحاد الأوروبي إلى عقده في فاليتا في ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال تلك الأعمال التحضيرية، طُرحت نُهج متنوعة تتعلق، ضمن جملة أمور، بالأهلية للانتفاع بالصندوق الاستئماني الأوروبي لمواجهة حالات الطوارئ من أجل تعزيز الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية وللتشرد في أفريقيا، وبإنشاء مراكز استقبال.

٣١ - وفي أيلول/سبتمبر، حدثت فيضانات عارمة في بوركينا فاسو وسيراليون والنيجر ونيجيريا، ألحقت الضرر بأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص وأودت بحياة ما لا يقل عن ٣٩ شخصا. وفي سيراليون، ما زال آلاف الضحايا يقيمون في مآوٍ مؤقتة. ولحق الضرر أيضا

بكوت ديفوار ونيجيريا من جراء زيادة تفشي فيروس أنفلونزا الطيور H5N1. وفي تطور إيجابي، أعلنت منظمة الصحة العالمية، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، أنه قد تم استئصال شلل الأطفال من نيجيريا.

٣٢ - وفي كل البلدان المتضررة من فيروس إيبولا، استأنفت المدارس نشاطها بصورة كاملة. غير أن عواقب صدمة تفشي الوباء ما زالت محسوسة الأثر في قطاعي التعليم والصحة. وتبين الدراسات التي نشرت عن سيراليون أن انخفاضا كبيرا قد حدث في عدد النساء المنتفعات بالرعاية الصحية المتعلقة بالأمومة، وأن الوفيات النفاسية قد ارتفعت بنسبة ٣٠ في المائة. واستجابة لذلك، أوفد صندوق الأمم المتحدة للسكان بعثة إلى البلدان المتضررة الثلاثة، وساند مبادرة نهر مانو المتعلقة بتوفير الرعاية على أيدي القابلات، وشجع كذلك على إيجاد فرص عمل للشباب. وعلاوة على ذلك، أوضح تقييم أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في البلدان المتضررة، في أواخر حزيران/يونيه، أن انعدام الأمن الغذائي يؤثر على نحو ١,٩ مليون نسمة في غينيا، وعلى أكثر من ٢,٥ مليون نسمة في سيراليون، وعلى ٦٤٠ ٠٠٠ نسمة في ليبريا.

هاء - الاتجاهات في مجال حقوق الإنسان

٣٣ - لا تزال الحالة العامة لحقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية حالة هشة. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار القتل العشوائي للمدنيين على يد جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، وارتفاع عدد التفجيرات الانتحارية التي تنفذها النساء والفتيات. وأصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريرا عن الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها جماعة بوكو حرام وأثرها على حقوق الإنسان في البلدان المتضررة (A/HRC/30/67). وأُشير في التقرير إلى أن الجماعة قد استهدفت مرافق مدنية، تشمل مدارس ومساجد وكنائس وسجونا ومستشفيات وأسواقا، وأنها قامت بتلويث مصادر مياه. وعلاوة على ذلك، يثير التقرير مخاوف إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المقترفة في سياق العمليات العسكرية الوطنية لمكافحة العصيان التي تشن ضد جماعة بوكو حرام، مثل الافتقار إلى حماية المدنيين، وقتل المدنيين أثناء تلك العمليات، بما في ذلك استخدام المدنيين في أغراض الاقتصاص. كما أشار التقرير إلى ما ترتكبه قوات الأمن الوطنية من انتهاكات، مثل عمليات الاختفاء القسري والاعتقال والاحتجاز وإساءة معاملة من يشتبه في أنهم أعضاء في جماعة بوكو حرام.

٣٤ - وفي الوقت نفسه، تواصلت أيضا في المنطقة دون الإقليمية انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات والحق في التعبير، ولا سيما في سياق العمليات الانتخابية. وفي بوركينا فاسو، أفادت التقارير بوقوع وفيات وإصابات أثناء انقلاب ١٦ أيلول/سبتمبر، وبالإضافة إلى ذلك فقد كثير من المدنيين سبل كسب عيشهم بسبب تدمير ممتلكاتهم. كما أفادت عدة تقارير بتلقي صحفيين تهديدات بالموت من كتيبة الأمن الرئاسي. ويحقق مدعي عام عسكري حاليا في الأحداث المتصلة بالانقلاب. وعلاوة على ذلك، أنشأت السلطات الانتقالية هيئتين مستقلتين للتحقيق في الانتفاضة الشعبية التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وفي الانقلاب الذي حدث في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٣٥ - وفي غينيا، أفادت تقارير إعلامية بأن قوات الأمن قتلت ثلاثة أشخاص على الأقل وجرحت ثمانية آخرين خلال فترة الانتخابات. وأفادت التقارير أيضا بوقوع أعمال تخريب وتدمير واسعة النطاق للممتلكات.

٣٦ - وفي سيراليون، دشن الرئيس كوروما، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، المجلس المستقل لشكاوى الشرطة الذي تتمثل ولايته في حماية المدنيين من التجاوزات في ممارسات الشرطة. وفي تطور آخر، احتجت رابطة الصحفيين في سيراليون على قيام اللجنة الإعلامية المستقلة بإغلاق منافذ إعلامية، واصفةً وقف اللجنة للبرنامج الإذاعي الشعبي مونولوج بأنه غير قانوني. وانتقد أيضا ممثلو المجتمع المدني تجديد حالة الطوارئ المتصلة بفيروس إيبولا، واصفين إياها بأنها أداة لتقييد حرية التعبير والتجمع.

٣٧ - وفي غامبيا، وُجِّهَت إلى مدير محطة إذاعية مستقلة، هي تيرانغا إف إم، سبعة اتهامات تتعلق بالتحريض في آب/أغسطس، بعد أن احتجزته عناصر الأمن الوطنية لفترتين تجاوزتا الحدود الدستورية. وفي تطور إيجابي، بُرئت في تموز/يوليه ساحة فردين كانا يحاكمان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لإتيان ''أفعال لواطية''. وفي تموز/يوليه أيضا، رحبت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بالتقدم المحرز في البلد منذ عام ٢٠٠٥ في إجراء إصلاحات تشريعية، بما في ذلك بشأن قانون الاتجار بالبشر (عام ٢٠٠٧)، وقانون المعونة القانونية (عام ٢٠٠٨)، وقانون المرأة (عام ٢٠١٠)، وقانون العنف المترلي (عام ٢٠١٣)، وقانون الجرائم الجنسية (عام ٢٠١٣). وأوصت اللجنة أيضا بإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، أصدر الرئيس يحيى جامع بابل منسا، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، مرسوما رئاسيا فوري النفاذ يقضي بتجريم ختان الإناث.

٣٨ - وفي السنغال، بدأت في ٢٠ تموز/يوليه محاكمة رئيس تشاد السابق حسين حبري، المتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم تعذيب وجرائم حرب، أمام الدوائر الأفريقية الاستثنائية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أنشأ المجلس الانتقالي الوطني في بوركينا فاسو المجلس الأعلى للمصالحة والوحدة الوطنية للتحقيق في أكثر من ٠٠٠ ٥ قضية جنائية لم تحل، حدثت وقائعها من عام ١٩٦٠ حتى الوقت الحاضر. وأُخرج للصحافة التقرير الأول عن التحقيق في وفاة الرئيس السابق توماس سانكارا، وقد أسفر التقرير عن توجيه اتهام إلى تسعة أفراد من بينهم عدة أعضاء سابقين في كتيبة الأمن الرئاسي.

٣٩ - وفي ١١ آب/أغسطس، اعتمدت الجمعية الوطنية في موريتانيا قانونا جديدا لمكافحة الرق، تماشيا مع خريطة الطريق التي أقرها مجلس الوزراء في آذار/مارس ٢٠١٤. وفي ٢٠ آب/أغسطس، أيدت محكمة استئناف الحكم القاضي بسجن بيرم ولد عبيد، الناشط في مجال حقوق الإنسان الحاصل على عدة جوائز والمرشح الرئاسي، واثنين من زملائه، لمدة سنتين.

واو - الاتجاهات في مجال المسائل الجنسانية

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرز تقدم في إدماج النساء في العملية السياسية والعملية الانتخابية، وعينت عدة بلدان نساء في مناصب وزارية وفي مناصب عليا أخرى لصنع القرار. وفي مالي، اُعتمد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر قانون يقضي بتخصيص نسبة قدرها ٣٠ في المائة للمرأة في المناصب التي تُشغل بالانتخاب وبالتعيين. وفي غينيا - بيساو، عُينت ثلاث نساء على رأس وزارات رئيسية هي الدفاع والعدل والصحة. وفي النيجر، اُنتخبت امرأة نائبة لرئيس لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة. كما شاركت جماعات نسائية من المجتمع المدني مشاركة نشطة في العملية الانتخابية في بوركينا فاسو وغينيا وكوت ديفوار، وخاصة من خلال إدارة ''غرف عمليات المرأة'' التي أنشئت أثناء الانتخابات. وعلاوة على ذلك، اختارت أحزاب سياسية نساء كمرشحات للانتخابات الرئاسية في تلك البلدان الثلاثة.

٤١ - وتواصلت في عدد من البلدان الجهود الوطنية الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأنشأ كل من كوت ديفوار والنيجر مرصدا وطنيا لتعزيز المساواة بين الجنسين. وفي الوقت نفسه، اعتمد المجلس الانتقالي الوطني في بوركينا فاسو قانونا بشأن منع العنف ضد النساء والفتيات، في حين اتخذت وزارة الدفاع في غانا خطوات لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وفي مالي، عُينت أربع نساء في لجنة الحقيقة

والعدالة والمصالحة التي تتألف من ١٥ عضوا، وكان من بينهن واحدة في منصب نائب الرئيس.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

ألف - المساعي الحميدة والمهام الخاصة التي قام بها ممثلي الخاص

بوركينا فاسو

٤٢ - في ١٥ أيلول/سبتمبر، ترأس ممثلي الخاص لغرب أفريقيا الاجتماع الرابع للفريق الدولي لمتابعة ودعم العملية الانتقالية في بوركينا فاسو، وكان موجودا في واغادوغو لدى وقوع انقلاب ١٦ أيلول/سبتمبر. وقد عَقد، بالتنسيق الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، اجتماعا عاجلا مع ممثلي المجتمع الدولي في واغادوغو لمناقشة التطورات المتلاحقة والاتفاق على موقف مشترك. وعلاوة على ذلك، صدر بيان مشترك بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي أدان الانقلاب بقوة وطالب بالإفراج الفوري عن السلطات الانتقالية المعتقلة. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، حضر ممثلي الخاص مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في أبوجا وناقش الحالة في بوركينا فاسو. كما حضر الاحتفال بإعادة تنصيب الرئيس الانتقالي كافاندو في ٢٣ أيلول/سبتمبر، الذي أكد فيه مجددا دعم الأمم المتحدة الذي لا يتزعزع للعملية الانتقالية.

٤٣ - وفي أعقاب إعادة تنصيب السلطات الانتقالية، عاد ممثلي الخاص إلى واغادوغو في ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر لتقييم استعدادات البلد للانتخابات الرئاسية والتشريعية. وأجرى خلال زيارته مشاورات مع الرئيس كافاندو، ورئيس الوزراء زيدا، ورئيس المجلس الانتقالي، ورئيس لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة، وغيرهم من الشركاء الوطنيين والدوليين. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، سافر ممثلي الخاص إلى بوركينا فاسو قبل موعد الانتخابات العامة ليبذل مساعيه الحميدة بهدف تهيئة ظروف مواتية لإجراء انتخابات سلمية. وقد سانده في مهمته موظفون معنيون بالشؤون السياسية وشؤون حقوق الإنسان تم توزيعهم بصفة مؤقتة في بوركينا فاسو ليراقبوا التطورات السياسية والتطورات المتعلقة بحقوق الإنسان.

غينيا

٤٤ - منذ استئناف عملية الحوار الوطني في ١٨ حزيران/يونيه برئاسة وزير العدل، واصل ممثلي الخاص تيسير المشاورات بين الحزب الحاكم والمعارضة. وفي ٢٠ آب/أغسطس، تم التوصل إلى اتفاق يمهد الطريق لإجراء الانتخابات الرئاسية. ووسط خلافات مستمرة على تنفيذ الاتفاق، واصل ممثلي الخاص العمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين لتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية. وقام، خلال الفترة السابقة على الانتخابات، بعدة بعثات إلى غينيا لترع فتيل التوترات وبناء الثقة بالعملية الانتخابية.

٤٥ - وبالإضافة إلى ذلك، حافظ ممثلي الخاص على حضور نشط في البلد خلال الانتخابات وبعدها، حيث اجتمع مع غرفة عمليات المرأة، وجماعات معنية بحقوق الإنسان، ومنظمات من المجتمع المدني. وقبل إعلان النتائج المؤقتة، دعا إلى اجتماع تشاوري بين الشركاء الدوليين والدبلوماسيين، وحث الأطراف السياسية على اللجوء للقنوات القانونية لحل ما قد ينشأ من منازعات. وسيواصل ممثلي الخاص العمل مع الأطراف الوطنية والدولية لدعم تنفيذ اتفاق ٢٠ آب/أغسطس، استباقا للانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في موعد لا يتجاوز حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٤٦ - وبالنظر إلى الشواغل التي أعربت عنها البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو بشأن الاضطراب المحتمل وقوعه في غينيا، سافر ممثلي الخاص إلى مونروفيا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر لإحاطة الرئيسة إيلين جونسون - سيرليف بالتحديات التي تكتنف العملية الانتخابية ولمناقشة السبيل الذي يتعين انتهاجه. واُتفق في هذا الصدد على أن يقوم رؤساء دول اتحاد نهر مانو بزيارة رسمية لغينيا في أقرب فرصة ممكنة.

نيجيريا

٤٧ - سافر ممثلي الخاص، في الفترة من ٢٦ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس، بصحبة المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية في منطقة الساحل، إلى أبوجا حيث أجرى اتصالات بالرؤساء المعينين حديثا للدوائر الأمنية، وناقش التحديات المتصلة بأعمال العنف التي ترتكبها جماعة بوكو حرام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع أيضا مع مدير مؤسسة نيجيريا لدعم ضحايا الإرهاب، وذلك بهدف تعزيز التعاون.

النيجر

٤٨ - في مناخ يسوده عدم الثقة بين الأطراف السياسية في الفترة السابقة على الانتخابات العامة التي يزمع إجراؤها في النيجر في عام ٢٠١٦، سافر ممثلي الخاص إلى هذا البلد في ٦ أيلول/سبتمبر لإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين. واجتمع مع الرئيس إيسوفو، ورئيس الوزراء بريغي رافيني، والأحزاب السياسية، ولجنة الانتخابات، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمجلس الوطني للحوار السياسي، ومنظمات من المجتمع المدني. وحث، خلال زيارته، جميع الأطراف على الانخراط في عملية حوار شاملة للجميع.

لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٤٩ - واصلت لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة إحراز تقدم في الترسيم الكامل للحدود البرية. ونُشر فريق تقني مشترك يتألف من مساحين وأخصائيين في المعلومات الجغرافية المكانية ومهندسين ينتمون لكلا الطرفين، الكاميرون ونيجيريا، إلى جانب فريق الدعم التابع للأمم المتحدة، في شمال غرب الكاميرون (المنطقة المركزية للحدود البرية) للإشراف على المرحلة الثانية من بناء وتثبيت ٢٣١ علامة حدودية. وفي إطار الاستعداد لتثبيت العلامات الحدودية، تولى فريق الدعم التابع للأمم المتحدة تنسيق بعثات التوعية الموفدة إلى كلا البلدين لضمان قبول المجتمعات المحلية وامتثالها للعملية. وعَقد الطرفان أيضا اجتماعات تخطيط تقنية في أبوجا وياوندي في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لبناء ١ ٨٠٠ علامة حدودية متبقية، وحل القضايا المعلقة. وفي الوقت نفسه، تتواصل الاستعدادات لتنفيذ مبادرات لبناء الثقة تستهدف السكان المتضررين بترسيم الحدود. وبناء على طلب من حكومة نيجيريا، قام فريق الدعم التابع للأمم المتحدة ببعثة إلى أبوجا لتخطيط المشاريع الاجتماعية الاقتصادية المصاحبة.

٥٠ - وأجرى ممثلي الخاص، بصفته رئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، مشاورات فردية مع رئيس نيجيريا ورئيس وزراء الكاميرون، أفضت إلى إصدار بيان مشترك في ياوندي في تموز/يوليه ٢٠١٥ يستهدف تجديد الجهود الرامية إلى إتمام ترسيم حدودهما البرية المشتركة.

٥١ - وتَواصل التعاون أيضا مع لجنة حوض بحيرة تشاد. وقدمت الأمم المتحدة دعما تقنيا إلى أمانة اللجنة من أجل تصميم وتنفيذ مشاريع اجتماعية اقتصادية لتمكين النساء والشباب. وساعدت الأمم المتحدة أيضا اللجنة في الاستعدادات لإصلاح العلامات الحدودية في بحيرة تشاد.

باء - تعزيز القدرات على الصعيد دون الإقليمي تصدياً للأخطار العابرة للحدود والمتعددة الأوجه التي تحدق بالسلام والأمن

استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

٥٢ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بالتنسيق الوثيق مع المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وقدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الدعم إلى حلقة النقاش المعنية بقضايا الحكم الرشيد والأمن إبان الاجتماع التشاوري الإقليمي الرفيع المستوى الذي عقد في داكار في تشرين الأول/أكتوبر. وشارك عدة رؤساء حكومات ووزراء من بلدان الساحل في ذلك الاجتماع الذي ناقش نتائج تقرير أولي وأيد إجراء دراسة متعمقة عن منطقة الساحل تركز على ديمغرافيتها، واقتصادها، وبناها الاجتماعية، وحُكمها، وأمنها، ومواردها الطبيعية، بالإضافة إلى تغير المناخ فيها.

٥٣ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بوصفه الجهة الداعية إلى عقد اجتماعات الفريق العامل المعني بالأمن في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، تقديم الدعم لتنفيذ الاستراتيجية، بالتشاور مع الوكالات المنفذة. وتضم هذه الوكالات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل بناء القدرات على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب والفساد؛ ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، من أجل تقديم مساعدة تقنية لتعزيز مكافحة الأسلحة الصغيرة والأمن المادي وإدارة المخزونات في منطقة الساحل؛ والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، من أجل إنشاء مرصد يُعنى بالتطرف والتشدد المصحوبين بالعنف في منطقة الساحل.

استراتيجية اتحاد نهر مانو للحفاظ على الأمن عبر الحدود

٥٤ - بسبب التركيز على جهود التعافي بعد انتهاء تفشي فيروس إيبولا، لم يحرز إلا تقدم ضئيل في تنفيذ استراتيجية اتحاد نهر مانو للحفاظ على الأمن عبر الحدود. غير أن الوحدات المشتركة المعنية بأمن الحدود وبناء الثقة التي أنشئت في إطار الاستراتيجية قد واصلت العمل فقامت بتسيير دوريات بطول الحدود السيراليونية الغينية. وفيما يتعلق بفيروس إيبولا، عقد الاتحاد عدة اجتماعات بشأن الوقوف على الدروس المستفادة ووضع أطر للتعاون بشأن التعافي من تفشي الفيروس.

القرصنة في خليج غينيا

٥٥ - ظل التقدم المحرز في تنفيذ القرارات التي اعتمدت في ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بشأن السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا تقدما بطيئا. وعملا على تقييم التحديات المصادفة، ترأس ممثلي الخاص، في ١ أيلول/سبتمبر، اجتماعا عُقد في نيجيريا بشأن الأمن في خليج غينيا. وفي الاجتماع، لاحظ أصحاب المصلحة أن مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، الذي أُفتتح في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ ويوجد مقره في ياوندي، لم يعمل بعد بكامل طاقته بسبب استمرار الصعوبات التوظيفية واللوجستية. وبالمثل، فإن المنطقة هاء التابعة لمركز التنسيق البحري المتعدد الجنسيات، التي تُغطي بنن وتوغو والنيجر ونيجيريا، والتي افتتحت في آذار/مارس ٢٠١٥، لم تُـزَوَّد بعد بالموظفين والتمويل والمعدات. لوحظ أيضا في المؤتمر نقص التعاون فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٥٦ - وفي بادرة إيجابية، قررت لجنة رؤساء الأركان القوات المسلحة، التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في اجتماعها العادي الخامس والثلاثين المعقود في داكار في أيلول/سبتمبر، أن تضم موريتانيا إلى البنية المعنية بالأمن البحري في خليج غينيا. وأَذن الاجتماع بإيفاد بعثة تقييم للتعجيل بتشغيل المنطقة هاء، كما وافق على أن تكون كابو فيردي هي البلد المضيف للمنطقة زاي التابعة لمركز التنسيق البحري المتعدد الجنسيات. وعلاوة على ذلك، حث أصدقاء خليج غينيا، في اجتماع عقد في أبيدجان بكوت ديفوار في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، الشركاء على تكثيف تعاوهم مع القطاع الخاص وزيادة تعاوهم مع المنظمات الدولية، بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والإنتربول، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

إصلاح قطاع الأمن

٥٧ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا التعاون مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التعجيل بوضع واعتماد إطار الجماعة المتعلق بإصلاح قطاع الأمن وبسياسات الحكم الرشيد. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من الأمم المتحدة، حلقة دراسية مشتركة في باماكو بهدف تعزيز التنسيق المؤسسي بشأن دعم إصلاح قطاع الأمن من خلال أنشطة تخطيط واستعراض مشتركة.

٥٨ - وفي غينيا، تولى ممثلي الخاص تقديم كبير المستشارين الجديد لشؤون إصلاح قطاع الأمن إلى الرئيس كونديه في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وبناء على طلب الرئيس، استأنفت لجنة المتابعة التقنية وكل اللجان القطاعية التقنية الخمس المعنية بإصلاح قطاع الأمن، بقيادة كبير المستشارين لشؤون إصلاح قطاع الأمن، عقد اجتماعاتها التي ترأس أولها الرئيس كونديه في ٨ كانون الأول/ديسمبر.

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٥٩ - اكتسب تنفيذ مبادرة سواحل غرب أفريقيا قوة دفع في النصف الثاني من عام ٢٠١٥. وزادت وحدات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في كل من سيراليون وغينيا - بيساو وليبريا، من عملياتها وأجرت تحقيقات إقليمية ودولية مشتركة. وأُنشئت قاعدة بيانات استخبارية جديدة، واستهل تشييد مكتب وحدات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في فريتاون. واستهل في تموز/يوليه المشروع المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الممول من الاتحاد الأوروبي والمتعلق بتنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا (٢٠٠٨-٢٠١٥)، فحقق تقدما كبيرا بعد تأخر استمر ست سنوات.

٦٠ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ترأس ممثلي الخاص اجتماعا عُقد في بيساو للجنة السياسات الرفيعة المستوى التابعة لمبادرة سواحل غرب أفريقيا، وذلك من أجل توفير تنسيق وتوجيه استراتيجيين لخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالإضافة إلى وجهة استراتيجية لتمديدها حتى عام ٢٠١٧. واستعرضت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان الأعضاء في المبادرة، ومن بينها سيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبريا، حالة تنفيذ خطة العمل، واتفقت على أعمال المتابعة، وأيدت التوصيات المقدمة من اللجنة الاستشارية لبرنامج المبادرة التي يرأسها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، التي كانت قد اجتمعت في اليوم السابق في بيساو أيضا. وقد نُظم كلا الاجتماعين بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

مكافحة الإرهاب وجماعة بوكو حرام

٦١ - استجابة للخطر المتزايد الذي تشكله جماعة بوكو حرام، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا العمل بصورة نشطة مع قيادة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وتم التوقيع في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر في أديس أبابا على مذكرة تفاهم بين الاتحاد الأوروبي ولجنة

حوض بحيرة تشاد، كخطوة صوب التشغيل الكامل للقوة الإقليمية. وتحدد المذكرة المسؤوليات المنوطة بكل من مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة لجنة حوض بحيرة تشاد في تنفيذ مفهوم العمليات الاستراتيجي للقوة المشتركة.

٦٢ - وشارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال الإرهاب وشركاء آخرون في بعثة زارت نيجيريا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر بقيادة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، من أجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وتتعاون منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، من جانبها، مع الشبكات الإذاعية المجتمعية في مالي والنيجر على مكافحة انتشار التشدد في صفوف الشباب. كما تضطلع فرقة العمل واليونسكو بأنشطة مشتركة في بوركينا فاسو لمنع التطرف المصحوب بالعنف. وفي النيجر، يعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مع صندوق بناء السلام على استحداث أنشطة اجتماعية اقتصادية موجهة إلى الشباب من أجل منع مشاركتهم في أنشطة غير قانونية، بما فيها الأنشطة ذات الطابع الإرهابي.

٦٣ - وشارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل في الاجتماع الأول لوزراء الدفاع، الذي عقد في باماكو في ٤ أيلول/سبتمبر، في إطار عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء. وناقش المشاركون طرائق تعزيز التعاون التنفيذي فيما بين البلدان، وخاصة من خلال إضفاء الطابع المنهجي على الدوريات الحدودية المشتركة، وإنشاء وحدات مختلطة تضم قوات عسكرية.

جيم - تشجيع الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٦٤ - في إطار الجهود الرامية إلى بناء شراكات مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي بشأن قضايا حقوق الإنسان والحكم الرشيد، ساند مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا منتدى المنظمات غير الحكومية خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، التي عقدت في بانجول في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر. وقد شارك ممثلي الخاص في الحدث وأكد خلاله على التزام الأمم المتحدة بحقوق الإنسان بوصفها عنصرا جوهريا للسلام والأمن.

٦٥ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا اجتماعا تشاوريا بشأن دور المؤسسات القضائية في إدارة وحل المنازعات الانتخابية في غرب أفريقيا. وأدار مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بالاشتراك مع مكتب مفوضية حقوق الإنسان الإقليمي لغرب أفريقيا، دورة توعية بشأن مبادرة حقوق الإنسان أولاً، التي طرحها الأمين العام والتي تضع حماية حقوق الإنسان في صدارة عمليات الأمم المتحدة. وفي إطار الاستعداد للانتخابات في بوركينا فاسو، اضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومفوضية حقوق الإنسان ببعثة مشتركة لتقييم الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان في البلد.

٦٦ - وعرض مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في حلقة عمل نظمت في الفترة من ٤ إلى ٦ آب/أغسطس في أبوجا بنيجيريا، خبرته في مجال ”تعزيز دور النساء والشباب والقيادات الأهلية في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف في غرب أفريقيا“. وكانت حلقة العمل ترمي إلى تشجيع التعاون بين القيادات الأهلية النسائية والشباب وأصحاب المصلحة الإقليميين. وكان الغرض منها أن تكون الأولى في سلسلة من الأنشطة المقبلة الرامية إلى تعزيز الحوار مع المجتمعات المتضررة وصياغة شراكات بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب. كما نسق مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بعثات قامت بها إلى بوركينا فاسو وغينيا وكوت ديفوار قيادات نسائية مؤثرة على المستوى دون الإقليمي من أجل إنشاء غرف عمليات المرأة.

٦٧ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع ممثلي الخاص مع قيادات نسائية مؤثرة على المستوى دون الإقليمي في داكار من أجل تقييم الإنجازات والتحديات المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأوصى الاجتماع، الذي نُظم بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا، بإنشاء فريق اتصال رفيع المستوى معني بالمرأة تابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

دال - التعاون بين المؤسسات

التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة

٦٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ترأس ممثلي الخاص اجتماعين استشاريين مع فريق المديرين الإقليميين لمناقشة القضايا الأمنية والإنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد، وكذلك

القضايا الإنمائية وأثر تغير المناخ. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، ترأس ممثلي الخاص الاجتماع الرفيع المستوى الثامن والعشرين لرؤساء بعثات الأمم المتحدة للسلام التي توجد مقارها في غرب أفريقيا، الذي عقد في أبيدجان وناقش التطورات الانتخابية، والمصالحة الوطنية، وتهديد التطرف المصحوب بالعنف، وكذلك مجالات التعاون بين الهيئات المعنية.

التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين

٦٩ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونه مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومؤسسات إقليمية أخرى. وأسهم التشارك في رئاسة الفريق الدولي لمتابعة ودعم العملية الانتقالية في بوركينا فاسو، من جانب ممثلي الخاص والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في ضمان الاتساق بين أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين في دعم حل الأزمات التي واجهتها بوركينا فاسو أثناء المرحلة الانتقالية. وفي غينيا، عمل ممثلي الخاص في ارتباط وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمة الدولية للفرنكوفونية وشركاء دوليين آخرين لنزع فتيل التوترات وبناء الثقة بالعملية الانتخابية.

٧٠ - وفي تموز/يوليه، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في الجمعية العامة لشبكة لجان الانتخابات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عقدت في برايا. واستعرض الاجتماع، الذي شارك فيه ممثلو الهيئات المعنية بإدارة الانتخابات في غرب أفريقيا، الدروس المستفادة وأفضل الممارسات فيما يتعلق بحل المنازعات الانتخابية، ومشاركة الشباب والنساء. كما شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في بعثة لتقييم الإنذار المبكر زارت سيراليون في تشرين الأول/أكتوبر، وأوصت بأن تبذل الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا مساعيها الحميدة لدعم عملية بناء السلام في البلد.

٧١ - ونظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بمساندةٍ من وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية، حلقة عمل بشأن الوساطة بالاشتراك مع المديرية السياسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا من أجل تبادل الخبرات المتعلقة بعمليات الوساطة واستعراض الدروس المستفادة من الاستجابات المشتركة التي قامت بها الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية إزاء الأزمات التي أثارتها المنازعات المتصلة بالقضايا الانتخابية والدستورية. وشاركت في الحلقة أيضا لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، مما أتاح لحلقة العمل فرصة لمعالجة القضايا المتعلقة ببناء الثقة في سياق التحديات العابرة للحدود. وفي ختام الحلقة، وضع المشاركون اللمسات الأخيرة على

برنامج للتعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة يبين الأنشطة المشتركة المزمع تنفيذها في عام ٢٠١٦.

٧٢ - واستمر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في تيسير تبادل المعلومات مع الوكالات دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، عقد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا اجتماعا رفيع المستوى في أمانة اتحاد نهر مانو لمناقشة إطار التعاون المتعلق بتنفيذ استراتيجية اتحاد نهر مانو للحفاظ على الأمن عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، بذل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مساعيه الحميدة وواصل العمل مع لجنة بناء السلام على توجيه الانتباه الدولي إلى ما لبناء السلام من انعكاسات تحد من تفشي فيروس إيبولا.

٧٣ - واستمر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في دعم الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا. وعقد المكتب، بمساندةٍ من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثلاثة لقاءات مواضيعية مع القيادات النسائية والممثلين الوطنيين لأفرقة العمل من كل بلد لتبادل الرأي بشأن مواضيع ”مشاركة المرأة في صنع القرار والحكم“، و ”التطرف والعنف الجنسي والأشخاص المشردين“، و ”تقييم غرف عمليات المرأة“.

الملاحظات والتوصيات

٧٤ - ظلت منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية تواجه عددا من التحديات الخطيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومما يثير القلق بوجه خاص عمليات القتل العشوائي التي ترتكبها جماعة بوكو حرام وما خلفته على بلدان حوض بحيرة تشاد من آثار مزعزعة للاستقرار تتعلق بالجانب الإنساني وبحقوق الإنسان وبالأمن، واستمرار التهديد المحدق بعملية السلام في مالي، وانعكاسات تفشي فيروس إيبولا. ولكن حدثت عدة تطورات إيجابية مثل إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية سلمية وذات مصداقية في عدة بلدان، وإحراز تقدم في وصول بعض بلدان اتحاد نهر مانو إلى حالة الخلو من انتقال فيروس إيبولا. وفي هذا السياق، فإن التعاون الممتاز بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، من خلال المساعي الحميدة/زيارات الوساطة وبعثات الإنذار المبكر المشتركة، كان مفيدا في تيسير الحوار السياسي، وتعزيز المبادئ الديمقراطية، والمساعدة على تجنب تصاعد التوترات أو تجدد النزاع.

٧٥ - وأُشيد بالنضج الذي أظهره شعب بوركينا فاسو غداة الانقلاب المجهض الذي وقع في أيلول/سبتمبر. وأرحب بالنجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية في بوركينا فاسو في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وأشيد بشعب بوركينا فاسو على مشاركته السلمية في العملية الانتخابية التي شكلت خاتمة للفترة الانتقالية. وأرحب بالدور البناء الذي قام به أصحاب المصلحة الإقليميون وأفضى إلى إعادة تنصيب المؤسسات الانتقالية، مما سمح بإجراء الانتخابات بأقل قدر من التأخير. وأحث الآن سلطات بوركينا فاسو على أن تواصل الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن، وأن تضمن محاكمة عادلة لمن قبض عليهم فيما يتصل بالانقلاب.

٧٦ - وأرحب بالسير السلمي للانتخابات الرئاسية التي جرت في غينيا في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، والتي كانت علامة فارقة هامة في توطيد الديمقراطية بالبلد. وأدعو أصحاب المصلحة الغينيين إلى مواصلة عملية الحوار السياسي وإلى تنفيذ اتفاق ٢٠ آب/أغسطس لإتاحة إجراء الانتخابات المحلية في الوقت المحدد. وأرحب أيضا بتشكيل حكومة جديدة في نيجيريا، ويسرني ملاحظة التزامها بمكافحة الفساد، وتهيئة بيئة مواتية للنمو المنصف، والتصدي لانعدام الأمن في البلد.

٧٧ - ولا أزال أشعر بقلق عميق إزاء استمرار هجمات جماعة بوكو حرام، بما في ذلك تزايد استخدام المفجرين الانتحاريين، في منطقة حوض بحيرة تشاد. ولئن كنت ألاحظ أوجه التقدم الهامة التي حققتها بنن وتشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، والتي كان منها إنقاذ عدد كبير من النساء والفتيات من الأسر، فإني لا أزال أشعر بالقلق إزاء وتيرة وكثافة الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام ضد السكان المدنيين. وأرحب بالتقدم المحرز في تشغيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، بما في ذلك التوقيع مؤخرا على مذكرة تفاهم بين لجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي. ويحتم الأمر أن تَمد الدول الأعضاء يد الدعم إلى القوة المشتركة لضمان أن تعمل بكامل طاقتها في أقرب فرصة ممكنة. وفي الوقت نفسه، أواصل التشديد على وجوب أن تتصرف القوة المشتركة والسلطات الأمنية الوطنية في امتثال تام للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الدولي للاجئين لدى تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب.

٧٨ - وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل في ارتباط وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد من أجل تعزيز التعاون الإقليمي على التصدي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود ومنع انتشار التطرف والإرهاب المصحوبين بالعنف. وأحث الجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا واللجنة على عقد مؤتمر القمة المزمع لرؤساء الدول من أجل معالجة الأسباب الجذرية التي أفضت إلى ظهور جماعة بوكو حرام، والتي توفر ظروفا مواتية لانتشارها. وبالإضافة إلى الاستجابة العسكرية، فإن مما يتسم بأهمية حاسمة أن تضع البلدان المتضررة استراتيجيات تعالج المظالم الاجتماعية الاقتصادية الأساسية للجماعات المهمشة. وسيواصل فريقا الأمم المتحدة القطريان في النيجر ونيجيريا، بمساندةٍ من ممثلي الخاص، دعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تحقيق الاستقرار، وسيواصلان كذلك دعم هذين البلدين بالمساعدة الإنسانية. وأدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء إلى المساهمة بسخاء في برنامجي الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى هذين البلدين.

٧٩ - وأحيط علما بالمشاورات الجارية في غانا بشأن المسائل الانتخابية الخلافية، وأشجع الأطراف الفاعلة السياسية على مواصلة الحوار. وفيما يخص بنن والنيجر، أطلب إلى أصحاب المصلحة الوطنيين أن يقوموا، بدعم من الشركاء الدوليين، بتهيئة ظروف مواتية لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع. وفيما يخص توغو، أحث أصحاب المصلحة الوطنيين على مواصلة جهودهم الرامية إلى توطيد المؤسسات الإقليمية والإصلاح الانتخابي. وفيما يخص غينيا - بيساو، أدعو القادة الوطنيين إلى العمل على الحفاظ على الاستقرار والنهوض بالنمو الاجتماعي الاقتصادي بما يخدم مصلحة الأمة وشعبها. وأحيط علما بالجهود الرامية إلى القضاء على الرق في موريتانيا، وأحث الحكومة على أن تفي على الوجه الأكمل بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد عن طريق تنفيذ الأنظمة الوطنية الواجبة الانطباق، واتخاذ ما يقتضيه الأمر من تدابير.

٨٠ - وأرحب بالتقدم الذي أحرزته الدوائر الأفريقية الاستثنائية في محاكمة رئيس تشاد السابق حسين حبري، مما أظهر التزام المنطقة بمكافحة الإفلات من العقاب. وأقدر دور حكومة السنغال في عقد المحاكمة، وأطلب إلى سائر حكومات المنطقة ضمان وصول ضحايا العنف السياسي، بما في ذلك في غينيا وكوت ديفوار، إلى العدالة.

٨١ - ويسرني ملاحظة التقدم المحرز في سيراليون وغينيا وليبريا فيما يخص المرض الذي يسببه فيروس إيبولا. وأشجع حكومات البلدان المتضررة على استخلاص الدروس من تفشي الفيروس بغية معالجة المسائل البنيوية الكامنة ورائه، ومواصلة تعزيز نظم الحكم الرشيد الخاصة بها. كما أحث هذه الحكومات، وعياً مني بعبء الوصم الذي يعاني منه الناجون، على أن تلبي احتياجات الفئات الضعيفة المنعة، بما فيها النساء والفتيات، فيما يتعلق بسبل كسب العيش، وأن تضمن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٨٢ - وأرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ مبادرة سواحل غرب أفريقيا. وأشجع بقوة الدول الأعضاء والشركاء على مواصلة دعم التشغيل الكامل لوحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية وتنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا. وقد سلط ظهور أشكال جديدة من المخدرات وصور جديدة من الاتجار الضوء على الحاجة إلى آليات استجابة مؤسسية وإلى زيادة الإرادة السياسية المعقودة على مكافحة هذه الكارثة.

٨٣ - وعلى الرغم من أننا شهدنا انخفاضا في عدد حوادث القرصنة البحرية، فإن الدول الأعضاء ينبغي ألا تتوانى في جهودها الرامية إلى وضع وتشغيل منظومة للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، وهو أمر ما زال يقيده عدم كفاية اللوجستيات والتمويل. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، مساعدة منطقتي غرب أفريقيا ووسط أفريقيا دون الإقليميتين في تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. وأشيد بالجهود المبذولة من أجل تعزيز مبادرات التعاون عبر الحدود، مثل الوحدات الحدودية المشتركة المعنية بالأمن وبناء الثقة التي أنشأها اتحاد نهر مانو. وأطلب إلى بلدان المنطقة أن تواصل تعزيز التعاون الأمني عبر الحدود وأن تنفذ الاستراتيجيات القائمة لتحقيق هذه الغاية.

٨٤ - وأُثني على لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة للجهود المتواصلة التي تبذلها لتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وأرحب بالاجتماع الذي عقد بين رئيسي دولتي الكاميرون ونيجيريا في تموز/يوليه، وبتَوَاصُل جهودهما الرامية إلى إتمام ترسيم حدودهما البرية المشتركة. وأحيط علما بأن اللجنة قد دخلت مرحلة حاسمة من إتمام ولايتها، تُركز فيها على تقديم الدعم في ترسيم الحدود وكذلك في تنفيذ أنشطة بناء الثقة. وأشجع حكومتي الكاميرون ونيجيريا على مواصلة تعاونهما من أجل زيادة الجهود الرامية إلى الإتمام السريع لترسيم الحدود. وسيواصل ممثلي الخاص بذل مساعيه الحميدة للمساعدة على حل القضايا المعلقة ومعاونة الطرفين في تعبئة الموارد.

٨٥ - وأقدر إسهام المرأة في توطيد السلام، وخاصة من خلال مشاركتها النشطة في العمليات الانتخابية السالفة الذكر، بما في ذلك إنشاء غرف عمليات المرأة. وأطلب إلى بلدان المنطقة والشركاء مواصلة تهيئة بيئة تمكينية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

٨٦ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لحكومات بلدان غرب أفريقيا ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد واتحاد نهر مانو لتعاونها المتواصل مع الأمم المتحدة في الجهود المبذولة من أجل التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن في غرب أفريقيا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص لغرب أفريقيا، محمد بن شامباس، ولموظفي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة وجميع كيانات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا على ما يبذلونه من جهود لتوطيد السلام والأمن في المنطقة.